

الكلمة الافتتاحية للسيد جيلبرت ف. هونجو المدير العام

(الاثنين، ٥ حزيران/يونيه ٢٠٢٣)

معالي الوزير، السيد علي بن صميخ المري، رئيس المؤتمر
حضرة السيدة كورينا أجدير، نائبة رئيس المؤتمر
حضرة السيد هنريك مونتي، نائب رئيس المؤتمر
حضرة السيد ظهور أعوان، نائب رئيس المؤتمر
حضرات السيدات والسادة المندوبين،
سيداتي وسادتي،

أهلاً بكم في الدورة ١١١ لمؤتمر العمل الدولي.
في مستهل كلمتي، اسمحوا لي أولاً أن أهنئ أعضاء هيئة المكتب على انتخابهم لقيادة أعمال هذا المؤتمر.
أصحاب السعادة، سيداتي وسادتي،
ها نحن نجتمع حضورياً مرة أخرى في فترة محورية يشهدها سوق العمل. وما فتئ التقدم التكنولوجي والعلمي يستمر في رسم معالم أشكال جديدة من العمل ويستحدث آلاف الوظائف، ناهيك عن مكاسب الإنتاجية. وفي الوقت نفسه، تواصل كافة البلدان دون استثناء، بذل قصارى جهدها لإعادة استيعاب المكاسب الاقتصادية والاجتماعية التي أضاعتها بسبب جائحة كوفيد-١٩. غير أنه من الواضح أن تلك الجهود تقوّضها الأزمات العديدة التي تهزّ عالمنا اليوم.
ومما لا شك فيه أنّ هذه التحولات الهيكلية في سوق العمل آخذة في الاستمرار.
سيداتي وسادتي،

على الرغم من حقيقة أنّ العديد من البلدان تعاني اليوم من نقص في المهارات وتأثير التغيرات الديمغرافية على سوق العمل، تواجه دول أعضاء أخرى الهجرة الاقتصادية وفي بعض الحالات هجرة الأدمغة، وتسعى إلى تنمية المهارات الوطنية لقوتها العاملة بغية تلبية احتياجات أسواق العمل فيها.
سيداتي وسادتي،

في حين أنه من الصحيح أنّ البلدان ذات الدخل المرتفع قد عادت عموماً إلى المستوى الاجتماعي والاقتصادي الذي كانت عليه قبل جائحة كوفيد-١٩، فإنّ الصورة أكثر قتامة بالنسبة إلى البلدان منخفضة الدخل. واستناداً إلى ذلك، يشير مرصد عالم العمل التابع لمنظمة العمل الدولية، الذي نُشر الأسبوع الماضي، إلى مستوى بطالة عالمي يُقدر بنحو ١٩١ مليون شخص، وهو بالكاد أقل مما كان عليه الوضع قبل الأزمة.

وتواجه البلدان ذات الدخل المنخفض عجزاً في التوظيف بنسبة ٢١,٥ في المائة مقارنة بنسبة ٨,٢ في المائة بالنسبة إلى البلدان ذات الدخل المرتفع. والوضع أكثر إثارة للقلق بالنسبة للبلدان منخفضة الدخل التي تواجه حالة مديونية حرجة: إذ يبلغ عجز التوظيف فيها نسبة ٢٥,٧ في المائة، مما يعكس تأثير إشكالية الحيز المالي وحالة المديونية الحرجة على سوق العمل.

وإذا كان سوق العمل اليوم يتميز بشباب أكثر ديناميكية وأفضل تدريباً، فمن الصحيح مع ذلك أنّ واحداً من كل خمسة شبان وشابات عاطل عن العمل وخارج نظام التعليم والتدريب. وهذا يسهم بشكل كبير وسلبي في إشكالية الاقتصاد غير المنظم، التي تزداد سوءاً للأسف منذ انتشار جائحة كوفيد-١٩.

وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها الحكومات والمصارف المركزية للحد من التضخم المتسارع (المزعم أن يستمر عند ٧ في المائة في عام ٢٠٢٣ وفقاً لصندوق النقد الدولي)، ظلت الزيادة الإجمالية في الأجور أقل بكثير من ارتفاع الأسعار، مما أدى إلى تدهور مستمر تقريباً في القوة الشرائية، لاسيما في صفوف الفئات الأكثر استضعافاً في مجتمعنا.

وفي وقت نرحّب فيه بمكاسب الإنتاجية وتأثيرها الإيجابي على الاقتصاد، ينبغي ألا تغيب عن ذهننا الفجوة المتزايدة أكثر فأكثر بين نمو الإنتاجية من جهة ونمو الأجور من جهة أخرى، ناهيك عن العدد الكبير من المنشآت الصغيرة وبالغة الصغر التي تستحدث فرص العمل والتي تجد نفسها مرغمة على الإقفال.

أصحاب السعادة، سيداتي وسادتي المندوبين،

رسالتني بسيطة. لا ينبغي لأحد أن يمارس سياسة النعمة. إنّ الإنجازات المفيدة المستمدة من الثورة الصناعية الرابعة التي تعد بتحويل جذري في أساليب الإنتاج، والاضطرابات الديمغرافية والحاجة الماسة لإزالة الكربون من الاقتصاد، تشكل عن حق فرصاً لمستقبل أفضل لنا جميعاً. ولكن في الوقت نفسه، تستمر أوجه انعدام المساواة في الاتساع. ومن المخزي أن نلاحظ أنه حتى اليوم لا يتمتع ٤ مليارات من مواطنينا بأي حماية اجتماعية وأنّ ٢١٤ مليون عامل يكسبون أجراً أقل من عتبة الفقر. وكيف يمكننا أن نفسر أنّ اليوم لا تزال النساء يكسبن في المتوسط ٢٠ في المائة أقل في الساعة من زملائهن الذكور؟

أعتقد بشكل راسخ أننا لا يمكننا أن نبقى مكتوفي الأيدي مع ظهور عمل الأطفال والعمل الجبري مجدداً. لا يمكننا أن نبقى مكتوفي الأيدي أمام خطر التمييز، بكافة أشكاله، أو خطر التهميش أو خطر العنف والتحرش.

باختصار، نحن بحاجة إلى الدفع قدماً أكثر فأكثر بالعدالة الاجتماعية. ودعونا لا ننسى أنّ العدالة الاجتماعية هي، وستظل، حجر الزاوية وعلّة وجود منظمتنا. وهي أيضاً أساس البرنامج الاجتماعي للأمم المتحدة، منذ نشأة الأمم المتحدة.

ومبادرة التحالف العالمي من أجل العدالة الاجتماعية تهدف إلى الجمع بين كافة الجهات الفاعلة حسنة النية في عالم العمل، وكذلك من منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية ومصارف التنمية متعددة الأطراف والقطاع الخاص والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والأطراف الثنائية لحشد جهودنا نحو تحقيق عدالة اجتماعية أفضل.

على المدى القصير، نود إثارة النقاش السياسي حول ضرورة دمج البرنامج الاجتماعي بشكل منهجي في كافة الفعاليات الدولية والإقليمية والمحلية الكبرى. معاً، منذ الآن وحتى نهاية العام الجاري، نرغب في تحديد الموضوعات الرئيسية التي يجب أن نركز عليها هذه الجهود الإضافية. والمسرع العالمي بشأن العمالة والحماية الاجتماعية دعماً للانتقالات العادلة، الذي أطلقه الأمين العام للأمم المتحدة، السيد أنطونيو غوتيريز، مع المدير العام السابق لمنظمة العمل الدولية السيد غاي رايدر، هو خير مثال على ذلك.

ومن الأمثلة الأخرى مكافحة أوجه انعدام المساواة والسمة غير المنظمة وحصول الجميع على التعليم والتلمذة الصناعية، إلى جانب إدماج حقوق الإنسان وحقوق العمل في الاتفاقات التجارية وسلاسل التوريد والإمداد.

ويهدف التحالف العالمي من أجل العدالة الاجتماعية إلى تسريع تنفيذ برنامج التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ من خلال حشد الجهات الفاعلة في النظام متعدد الأطراف بغية مواصلة أنشطتها بشكل أفضل مع أهداف العدالة الاجتماعية.

وبالاستناد إلى ولاية منظمة العمل الدولية في مجال العدالة الاجتماعية، يهدف التحالف إلى تحقيق التوازن بين الاعتبارات البيئية والاقتصادية والاجتماعية في الحوار العالمي، بما في ذلك إصلاح الهيكليّة المالية الدولية الماثلة في الأفق.

نريد أن ندعو إلى اتساق السياسات والاستثمار في الحماية الاجتماعية والعمل اللائق.

ونريد أن نرسخ الخطاب حول إصلاح النظام المالي لدعم الاقتصاد الحقيقي والوظائف اللائقة بشكل أفضل وضمان اتباع نهج متمحور حول الإنسان.

أصحاب السعادة، سيداتي وسادتي،

منذ أن توليت منصبتي، أتيت لي الفرصة لزيارة العديد من الدول الأعضاء. ورأيت عدداً من التحديات التي تواجهها هذه البلدان بسبب الآثار السلبية للأزمات المتتالية وزيادة أوجه انعدام المساواة والمسألة الملتهبة المتعلقة بتكلفة المعيشة، على سبيل المثال لا الحصر.

وكنت خير شاهدٍ على العزم الذي يتحلى به العديد من الحكومات والشركاء الاجتماعيين على مواجهة هذه التحديات، فضلاً عن التحديات الجديدة.

ولحسن الحظ، هناك إرادة حقيقية لتذليل العقبات الهيكلية التي تعيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي. وأتحدث هنا عن التزام يضمن أن تستحدث التكنولوجيات الحديثة وظائف لائقة وأن توفر الدعم والمهارات الضرورية للانتقال العادل حتى يتمكن العمال، نساءً ورجالاً، والمنشآت لاسيما الصغيرة والمتوسطة من الاستفادة من الاقتصاد الجديد منخفض الكربون ودعم الحماية الاجتماعية في مجتمعات أكثر إنصافاً وتماسكاً وقدرة على الصمود.

لكل هذه الأسباب، كان تقريرتي الأول إلى المؤتمر حول "الدفع قدماً بالعدالة الاجتماعية".

وأود في هذا الصدد أن أشكر بحفاوة رؤساء الدول والحكومات وممثلي منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال والزعماء من وكالات النظام متعدد الأطراف والقادة الآخرين الذين وافقوا على المشاركة في قمة عالم العمل: عدالة اجتماعية للجميع.

سيداتي وسادتي،

في هذا السياق، يجب أن نعزز التزامنا بتعددية الأطراف الفعالة. ويجب أن نتحقق، داخل منظمة العمل الدولية وخارجها، من خلال المشاركة البناءة والبحث عن حلول متقاسمة وتوافقية.

وأمام خطر الانقسام وخطر ترسخ واستقطاب الآراء المختلفة، يجب علينا، لا بل من واجبنا المعنوي، تعظيم استخدام الدبلوماسية لتقريب وجهات نظر المجموعات المختلفة. في نهاية المطاف، وفي وقت تتعرض فيه تعددية الأطراف للهجوم، علينا أن نبذل قصارى جهدنا لضمان أسبقية قوة الدبلوماسية الدولية على دبلوماسية القوة.

يجب أن نحاول فهم وجهات نظر بعضنا البعض والبحث عن أرضية مشتركة وتسهيل الإدماج.

وفي منظمة العمل الدولية، يعني هذا أيضاً المضي قدماً في التصديق على صك تعديل دستور منظمة العمل الدولية لعام ١٩٨٦ حتى تتمكن من إحراز تقدم في إضفاء الطابع الديمقراطي على الإدارة السديدة لمنظمتنا.

ومن واجبي، بصفتي المدير العام، أن ألفت انتباهكم إلى هذا الوضع الحرج. ففي الواقع، إننا أمام وضع حرج. لقد صدق على هذا التعديل ثلثا الدول الأعضاء، أي ١٢٥ بلداً. لكنّ تنفيذه لا يزال بعيد المنال وقد عرفلته ثماني دول من أصل عشر دول أعضاء ذات الأهمية الصناعية الكبرى. وهذا الوضع يتعارض مع قيم الديمقراطية والعدالة الاجتماعية التي نصبو إليها.

أصحاب السعادة، سيداتي وسادتي المنديبين،

لنضع نصب أعيننا عصاره خبرتنا في مجال المفاوضات الثلاثية خلال الأسبوعين المقبلين للتوصل إلى توافق في الآراء في مختلف لجان المؤتمر.

بادئ ذي بدء، بالإضافة إلى العمل المعتاد الذي تضطلع به لجنة تطبيق المعايير، أتطلع إلى مناقشة الدراسة الاستقصائية العامة بشأن تحقيق المساواة بين الجنسين في العمل.

ثانياً، ستعالج لجنة وضع المعايير بشأن التلمذة الصناعية الحاجة الماسة إلى تعزيز التلمذة الصناعية الجيدة في إطار السياسات الملائمة.

ثالثاً، ستوضح لنا اللجنة المعنية بالمناقشة المتكررة بشأن حماية العمال، الأولويات المستقبلية من حيث تعزيز مؤسسات العمل مسترشدة بروح إعلان مئوية منظمة العمل الدولية من أجل مستقبل العمل، ٢٠١٩. ولا يسعني إلا أن أرحب بالأهمية التي يعلقها جميع المشاركين على هذه المسألة.

رابعاً، أمام تحديات تغير المناخ، ستقوم اللجنة المعنية بالمناقشة العامة بشأن الانتقال العادل بدراسة آثار الانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون على عالم العمل.

خامساً، لا يمكنني أن أنسى لجنة الشؤون العامة التي ننتظر استنتاجاتها هذا العام بشكل خاص.

وأخيراً، سيركز عمل اللجنة المالية على اعتماد البرنامج والميزانية لفترة السنتين ٢٠٢٤-٢٠٢٥. واعتماد الميزانية أمر أساسي بالنسبة لنا من أجل توفير الموارد اللازمة لتنفيذ حلول ملائمة تتمحور حول الإنسان والمضي قدماً بالتحدي المتمثل في تحقيق العدالة الاجتماعية.

خلال هذا المؤتمر، ستتاح أمامكم الفرصة أيضاً للنظر في تقريرني عن وضع عمال الأراضي العربية المحتلة. وللأسف الشديد، يؤكد هذا التقرير ظروف سوق العمل الصعبة ومستوى البطالة المرتفع وزيادة مستوى الفقر، خاصة في غزة حيث ارتفعت نسبة الفقر من ٥٩ في المائة إلى ٦٥ في المائة. وسيواصل مكتب العمل الدولي تقديم المساعدة التقنية إلى السلطة الفلسطينية وكذلك إلى العمال وأصحاب العمل في فلسطين.

أصحاب السعادة، سيداتي وسادتي،

دعونا نغتنم فرصة انعقاد هذا المؤتمر من أجل بناء عالم أكثر استقراراً وإنصافاً مع انتقالات عادلة وتلمذة صناعية جيدة تدعم المهارات وإمكانات توظيف الشباب وحماية شاملة وفعالة للعمل، وقبل كل شيء المزيد من العمل اللائق.

شكراً.